

المرأة والعنف .. مأساة واقع وحقوق مهدورة!!

المرأة تدفع ثمن أخطاء الرجل

يعتبر العنف سلوكاً غير مستحب وغير محتشم يتسم بالعدوانية ومفعم بالتهديد والوعيد والقسوة والإكراه ويخلق خسائر بدنية ونفسية لإخافة وإذلال الآخرين فيلحق الأذى بالأحاسيس والمشاعر الإنسانية وينتج أضراراً بالأفراد.

لقاءات/ أشجان المقطري



العنف إهدار لحقوق المرأة ويتسبب بأضرار نفسية وجسدية لها

ولا ينكر أحد منا دور الزوجة الصالحة في استقرار البيت وانتظام الحياة الأسرية ووقوفها وراء زوجها في كل شدة، والعمل على التخفيف من همومه، ولا ننسى تضحياتها الكبيرة من أجل إسعاد الرجل ولكن بعض الرجال تنتهي بهم الحياة الزوجية إلى الطلاق رغم قسوته، والزوجة وحدها هي الضحية وتحمل النتائج ونظرة المجتمع لا ترحمها، وكأنه يعاقبها على جريمة لم تفعلها، والمرأة المطلقة وغيرها من النساء تعيش حالة الخوف دائم خوض تجربة أخرى، وتشعر بالوحدة دائماً حيث لا نجد في المجتمع من يدين الرجل المطلق نهائياً وينصفها ويناصرها بل يدينها هي فقط على هذا الذنب المرتكب بحقها. ولما لهذا الموضوع من أهمية فقد قمنا بتسليط الضوء على واحدة من أبرز وأهم القضايا التي تمس المجتمع وليس المرأة المطلقة وحدها وهاكم الحصيلة:

قضايا المعنفات وقصص مؤلمة

في لقائنا بالأخوات المتضررات من حكم بعض القضاة تحدثت إلينا عدد منهن وكان حديثنا الأول مع الأخت (ن.ح) التي قالت عن قضيتها: أنا مطلقة منذ عشر سنوات أم لبنات تبلغ من العمر (26 عاماً) وخلال مدة طلاقي كنت أعرض أنا وابنتي للإهانة والضرب حتى أنه كان يأتي إلينا (مخموراً) وغير (واع) ويقوم بضربنا حتى أنه يقوم كذلك بإعطائنا الخمر وعندما ذهبت إلى المحكمة لمحاكمته، طردنا من الشقة، ذلك فلجأت إلى المحكمة والقضاء الذي ينصف المظلوم ويرجع له الحق وطلبت من المحكمة أن تقدم لي عريضة بعدم التعرض لي وإبنتي ولا حتى إخراجنا من الشقة، ونحن في المحاكم والقضاء منذ عشرين عاماً تقريباً ونحن نتقاضى على الشقة كل ثلاث سنوات، وحكمة المحكمة لصالحني في الحكم الابتدائي، لأنني منتفعة وبعدها

نطق بالحكم الابتدائي الأول قدم استئنافاً وكسبه ثم بعدها ادعى أنني تعرضت له عبر الشرطة التي قامت بضربه وإجباره على الخروج من الشقة وهذا كذب فلم نتعرض له في يوم من الأيام إلى يومنا هذا ومنذ أن طلقني هرب من الشقة.

نمت أنا وبناتي على أرصفة الشوارع

وقالت الضحية (ه. ي. ع) وهي أيضاً تعاني المأساة نفسها: أنا ربة بيت مطلقة وعندي من البنات أربع شابات، كنت موظفة وتركت وظيفتي نزولاً عند رغبة طليقي لكي أتفرغ لتربية الأطفال ومراعاة المنزل، وقد وعدني بأنه سيوفر لنا كل متطلباتنا واحتياجات الحياة وعلى هذا الأساس اتفقنا في الأخير.

وبعد رحله الحياة هذه اكتشفت انه رجل خال من الإنسانية بسبب أفعاله القاسية والجارئة، تعرضت منه للإهانة والشتم وتعرضت أنا وبناتي إلى الجوع والتشرد والشتات والضياع ومن ثم طردنا إلى الشارع.

وفي ما يخص المسكن الذي لنا الحق في العيش فيه بأمان واستقرار أنا وبناتي الأربع اللاتي أصبحن اليوم شابات خريجات جامعيات فإنه يحاول اخذ المسكن منا، ورغم انه ليس بحاجة إليه، لأنه ذو قدرة ومنصب وظيفي محترم، ونحن الآن نتقاضى عبر المحاكم ونرجو من القضاء ان ينصفنا من هذا الرجل الجائر وأنا كمواطنة مطلقة ومكسورة الجناح، أريد من القضاء والقانون وضمائر بعض القضاة إعطائي هذا الحق باعتبار إنني منتفعة مثله في عقد التملك ولي في المحاكم سبع سنوات حتى الآن، وكنت أعتقد أنها ستحكم لي بكل سهولة بحق المسكن لي ولي بناتي الأربع لكن للأسف الشديد لم يمكنوني من هذا الحق، رغم إنني امتلك عقد الانتفاع، هل يصدق احد إننا قد سكنا أياماً في الشارع ونمنا على

الأرض مفترشات الكراتين، هذا أوصلنا إليه الجشع والطمع فهل يعقل أن يكون هناك أب بهذه الوحشية!!

ذبح ضحيته

ثم التقينا بحامية الضحية (أ. م. س) التي لم يتجاوز عمرها الـ 25 عاماً في محافظة (إب) والتي اغتصبها الجاني وبعد ذلك قتلها فقالت: الضحية قتلت على يد شاب يدعى (ع. ص) أقدم على اغتصابها وبعد ذلك قام بذبحها بألة حادة وبطريقة وحشية داخل منزلها في الوقت الذي كان بقية أسرتها خارج المنزل، وهذه القضية هي قضية ثأر ونسفية حسابات قبلية وكانت ضحيتها الطفلة (أ. س).

طفلة تزوجت بسن (12) عاماً

أما الأخت والطفلة الضحية التي تدعى (هند علي) من محافظة الضالع البالغة من العمر (12) سنة فقد قام والدها بتزويجها من (محمد الصيافي) البالغ من العمر 40 سنة واشترط عليه عدم الدخول عليها الا بعد بلوغها ولكن بعد ثلاثة أيام عادت هند إلى بيت أبيها وهي تنزف، وقالت أن الزوج قام باغتصابها بعد أو وضع منوما لها في كوب عصير، ما أدى إلى تمزق ونزيف في المهبل وتم بعد ذلك نقلها إلى المستشفى.

وبعد احتجاز الزوج لمدة أيام من قبل البحث الجنائي للتحقيق معه تم الإفراج عنه بكفالة، وفي النهاية تم التوسط في الحل على أساس منح الأب مبلغاً مالياً وقدره مائة ألف ريال وإعادة الفتاة إلى زوجها فأنا كمحامية حقوقية ألاحظ بأن هذه العادات السيئة موجودة في القرى ويفعلها الآباء أكثر من الأمهات لأجل المال، وأنصح كل أب بأن المال ليس كل شيء بل كرامة الفتيات والنساء أهم وأفضل. ولكن نحن كمحامين نقوم دائماً بوضع برنامج لحماية النساء والفتيات بل برنامج الحماية القانونية في اليمن عامة، وفي بعض المحافظات والقرى

التي ينتشر فيها والعنف ضد النساء وأخص بالذكر في إب والضالع وغيرها من المناطق أو القرى التي تمارس العنف ضدها للقيام بالإجراءات القانونية اللازمة.

رفضت الرقص معه فضربها وربطها

وفي الأخير التقينا بالأخت المتضررة (ي. ش) حيث قالت: إنها قد ضربت من قبل زوجها المدعو (م.ع) فقد حاول أن يجبرها على الرقص معه فرفضت، ما تسببت في حدوث توتر بين الزوجين تطور إلى حد قيام الزوج بربط زوجته ومن ثم ضربها وقطع انفها وشفيتها بسكين حادة، وتركها في البيت، وأقدم الجيران على كسر باب البيت اثر صياح الزوجة وقاموا بنقلها إلى المستشفى.

وبعد ذلك قام ذوو الزوجة بتسجيل شكوى لدى الشرطة المحلية، تمهيدا لاعتقال الزوج، لمحاكمته، ووضع القوانين والعقوبات الصارمة جداً والرادعة لمرتكبي هذه الجرائم البشعة في ظل وجود محامين ومنظمات إنسانية متعددة تقوم بمتابعة قضايا تعذيب النساء.

الأهل يرفضون بناتهم

المطلقات

أما الأخت (م. ص) ربة بيت من محافظة إب ومن عائلة ميسورة متعلمة فزوجها يعندي عليها بالضرب والشتم بشكل متكرر وعندما طالبت بالطلاق هدها إختوتها بأنهم سيقفون في صف زوجها ويحرمونها من أطفالها بحجة «ما عندنا بنات يطلقن»، ومثلها الأخت (و. ع. إب) التي تتعرض للضرب بشكل شبه يومي هي وأطفالها من قبل زوجها؛ لأن أطفالها أكثر يرفض أهلها فكرة طلاقها وعندما رفعت قضية بمساعدة بعض الجيران ضغط عليها الأهل وأجبروها على التنازل.

حياة مسروقة!!



محمد فؤاد

دارت أحداث هذه المعاناة في بيت تسكنه أسرة متوسطة الدخل مكونة من الأب والأم وخمس فتيات في ريعان الشباب أكبرهن سنا تدعى (م. س) تجاوزت الثلاثين من العمر ولم يتسن لها الزواج فدخلت دوامة

العنوسة من أوسع أبوابها رغم توفيق أخواتها اللاتي يصغرنها سنا في دخول قفص الزوجية ولكن يعود السبب في عدم تزويجها بالدرجة الأولى إلى إصابة والدتها بمرض المياه البيضاء من جهة وأهملت حالتها دون قصد بسبب ظروف الأسرة المعيشية حتى نال العمى من نظرها فأصبحت كفيفة، ومن جهة أخرى معاناة والدها الطاعن في السن من داء السكر وارتفاع الضغط ما جعله يعتمد كل الاعتماد في مزاولة حياته على ابنته الكبرى العانس والتي كان يتقدم لها الكثير من العرسان ولكن والدها متحجر القلب والوجدان يقف لهم بالمرصاد بقوله (لا يوجد لدينا بنت للزواج) فتطمحت أحلام تلك الابنة البارة على شاطئ الانتظار الأبدي ومصدر تعاستها اعتماد والديها على رعايتها لهما دون تدخل يذكر سواء من أخواتها أو أفراد العائلة.

يعتبر هذا السلوك بنظري احد أهم أشكال العنف المعنوي والنفسى في كبت ابسط حقوق هذه المرأة المغلوب على أمرها ناهيك عن تعرضها لوابل من الاهانات اللفظية الجارحة من والدها الذي هو احد عناصر اضطهادها بحجة الطاعة والبر بالوالديها مستغلا تلك الثغرة ليجعلها تدفن أجمل أيام عمرها في ذلك السجن الجبري دون جرم ارتكبته سوى أنها طالبت بأن تعيش حياة طبيعية مثلها مثل أي امرأة من حقها الزواج وتكوين أسرة خاصة بها.

مازالت تلك المرأة إلى يومنا هذا تقبع تحت طائلة الخدمات الأسرية مضحية بسعادتها باعتبارها حقا شرعيا منحها لها الدين والقانون قبل أي تشريعات مدنية أخرى، ما جعلها تعاني العديد من حالات الاكتئاب النفسي والانطواء على من حولها إلى جانب فقدانها أنوثتها ونظارتها وسوء التغذية كما أن سوء الحالة المادية فاقم من أزمته الصحية والنفسية حتى أنها في أحد الأيام حاولت الانتحار لكن القدرة الإلهية وتمسكها وإيمانها بالقدر منعها من ارتكاب هذا الفعل المشين الذي كان سوف يكلفها الكثير من الذنوب لا سمح الله.

خطر لي في موضوعي هذا التضامن مع النساء اللاتي يتعرضن كل يوم وساعة ودقيقة حول العالم وبالأخص العربي والإسلامي لأشد أنواع العنف سواء من المجتمع أو من الأسرة نفسها التي تنتهي بتلك الصراعات التي تواجهها من ضرب وتكديش وشتم.

كل ذلك إنما يدفعنا بقوة للحد من ظاهرة العنف على النساء بكافة فئاتهن العمرية ومعاناة تلك المرأة التي تطرقت إلى قضيتها على أوراقتي هي احد أهم وابرز وخطر أنواع العنف الموجه ضدها بما له من تبعات وانعكاسات خطيرة من الممكن في أغلب الأحيان أن تؤدي بهذه المرأة في يوم من الأيام للانحراف واتخاذ طريق الضياع لتتحول إلى ضحية لا حول لها ولا قوة إلا أن أسرتها حكمت عليها بالإقامة والخدمة والطاعة الجبرية دون النظر إلى أهم احتياجات أي أنثى نفسية كانت أو معنوية أو جنسية..

تتعدد مثل هذه المعاناة من بيت لآخر حسب الحالة الاجتماعية لهذه الأسر ما من شأنه أن يضر ويمس العديد من الحقوق التي يجب على المرأة العربية وبالأخص في بلادنا تحديدها والوقوف أمام تماديها ووضع حد لتفاقمها.